المجلد 6، العـدد 22 ص 386 - 411 (2025)، Volume 6, Issue 22

الأمن الإنساني والنوع الاجتماعي في لبنان: التحديات القانونية والسياسية في إطار التحولات الاجتماعية

الدكتورة / داليدا بيطار*
الجامعة اللبنانية (لبنان)

Human Security and Gender in Lebanon: Legal and Political Challenges Within the Context of Social Transformations

Dr. Dalida Bitar*
https://orcid.org/0009-0006-4784-4317
Lebanese University (Lebanon), d.bitar@ul.edu.lb

تاريخ الاستلام: 24 / 04 /2025 تاريخ القبول: 27 / 05 / 2025 تاريخ النشر: 01 / 06 / 2025

الملخص:

يشكّل الأمن الإنساني مقاربة تحليلية ومنهجية جديدة لتحليل الأزمات، إذ يحوّل بوصلة الحماية من الدولة إلى الإنسان، مركزًا على التهديدات غير العسكرية التي تطال الحياة اليومية للأفراد. وبينما يتأثر الجميع بتداعيات الأزمات، فإن النساء غالبًا ما يواجهن أشكالًا مركّبة من التهميش والخطر، لا سيما في المجتمعات الهشة التي تعاني من النزاعات والفقر والاضطرابات السياسية. ومن هذا المنطلق، يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر الأزمات على النساء من منظور الأمن الإنساني، مع التركيز على التحديات التي تواجههن، والفرص المتاحة أمامهن للتمكين والمشاركة في إعادة بناء المجتمعات بعد الأزمات.

ينطلق البحث من إطار مفاهيمي ونظري يدرس تقاطع مفهومي الأمن الإنساني والنوع الاجتماعي (الجندر)، ويحلّل كيفية تموضع النساء ضمن بنى اجتماعية واقتصادية غير متكافئة، تؤدي إلى تفاوت في درجة التعرض للخطر والاستفادة من الحماية. ويتناول الفصل الثاني تطبيقًا عمليًا على الحالة اللبنانية، حيث يُرصد واقع النساء في ظل الأزمات والنزاعات المسلحة، وتأثيرها عليهن، كما يستعرض التحديات القانونية والسياسية التي تعيق مشاركة النساء في عمليات الحماية والسلام. وتُبرز الدراسة، بالاستناد إلى مصادر أكاديمية وتحليلية، دور النساء كفاعلات أساسيات في جهود الإغاثة، وصناعة السلام، وبناء السلم الأهلي.

وتخلص الدراسة إلى أن دمج المنظور الجندري في تحليل الأمن الإنساني لا يقتصر على رصد مواطن الضعف فقط، بل يشمل أيضًا الاعتراف بقدرات النساء في بناء السلام وتعزيز الصمود المجتمعي. وعلى الرغم من التحديات المستمرة، يبقى الأمل معقودًا على بناء مستقبل أكثر عدالة ومساواة، حيث يصبح الأمن الإنساني واقعًا مشتركًا لا امتيازًا نخبوياً، وتشكل النساء فيه قوة فاعلة ومحورية في تحقيق السلم والاستقرار.

كلمات مفتاحية: الأمن الإنساني.، النوع الاجتماعي.، التمكين.، النزاعات المسلحة.، النساء.، الأزمات.، لبنان.، الهشاشة.، بناء السلام.، الصمود المجتمعي.

Abstract:

المجلد 6، العـدد 22 ص 386 - 411 (2025)، Volume 6, Issue 22

Human security offers a transformative analytical framework that shifts the focus of protection from the state to the individual, addressing non-military threats that endanger daily life. While crises affect entire populations, women often bear disproportionate burdens due to structural inequalities, particularly in fragile contexts marked by conflict, poverty, and political instability. This study explores the impact of crises on women through the lens of human security, focusing on the challenges they face and the opportunities for empowerment and active participation in post-crisis reconstruction.

The research begins with a conceptual and theoretical framework examining the intersection between human security and gender, highlighting how women are positioned within unequal social and economic structures that affect both their vulnerability and access to protection. The second chapter presents a case study of Lebanon, investigating the lived experiences of women during armed conflicts and socio-political crises, as well as the legal and political barriers that limit their participation in peacebuilding and protection efforts. Drawing on academic literature and analytical sources, the study demonstrates the vital role that women play in humanitarian response, social reconstruction, and sustainable peace.

Ultimately, the study argues that integrating a gender-sensitive approach into human security analysis must go beyond identifying vulnerabilities to recognizing women as key actors in peace processes and community resilience. Despite ongoing challenges, this vision points toward a more equitable future where human security is a shared reality, and women are recognized not as victims but as agents of change.
Keywords: Human security; gender; empowerment; armed conflict; women; crises; Lebanon; fragility; peacebuilding; community resilience.

مقدمة:

في خضم التحوّلات البنيوية التي تعصف بالعالم المعاصر، وما يرافقها من تصدّعات متزايدة في أنساق الدولة والمجتمع، برز مفهوم الأمن الإنساني بوصفه إعادة تأطير جذرية لمنظومة الأمن التقليدية، حيث لم يعد المعيار الأساس هو سلامة الدولة أو صيانة حدودها، بل أضحى الإنسان ـ في وجوده وكرامته وقدرته على العيش الحر والآمن ـ هو نقطة الارتكاز. ويأتي هذا التحول استجابةً لتعقيدات الواقع المعولم، حيث تتعدد مصادر التهديد من الفقر والتهميش إلى العنف المسلح والانهيارات البيئية والاقتصادية.

في هذا السياق، يشكّل النوع الاجتماعي مدخلًا تحليليًا بالغ الأهمية، ليس لفهم التفاوتات الاجتماعية فحسب، بل أيضا" لتفكيك ديناميات التسلّط والإقصاء الكامنة في البنى السياسية والاقتصادية والثقافية. ولا يُقصد به الإشارة إلى وجود جنس ثالث، بل تحليل الأدوار والعلاقات والتصورات التي يصوغها المجتمع حول الذكورة والأنوثة، والتي تُنتج تفاوتات بنيوية في فرص الوصول إلى الموارد، والمشاركة، والاعتراف. فالمرأة ـ بوصفها فاعلًا اجتماعيًا وسياسيًا ـ لا تختزل في صورة الضحية الهشّة، بل تبرز كذلك كقوة فاعلة في انتاج الأمن والاستقرار، رغم الشروط المجتمعية المُعقدة التي تعيق تمكينها الكامل.

المجلد 6، العـدد 22 ص 386 - 411 (2025)، Volume 6, Issue 22

وتغدو المرأة اللبنانية مثالًا مركزيًا لتجلّي هذه الإشكاليات، إذ تعكس تجربتها التاريخية والمجتمعية تراكبًا فريدًا بين الاستبعاد الرمزي والتهميش المؤسساتي من جهة، والانخراط النشط في عمليات إعادة البناء المجتمعي، والعمل الإنساني، والمناصرة الحقوقية من جهة أخرى، وخصوصًا في ظلّ الأزمات المتلاحقة التي شهدها لبنان في العقود الأخيرة.

ومن هنا، تتأتى أهمية هذه الدراسة بوصفها محاولة مساءلة العلاقة الجدلية بين مقاربة النوع والأمن الإنساني، والنظر في سبل توطين هذه العلاقة ضمن السياق اللبناني، بما يسهم في تفكيك الصور النمطية المترسخة حول المرأة، وإبراز أدوارها غير المرئية في تعزيز صمود المجتمعات.

بناء" على ما سبق، تُطرح الإشكالية المركزية على النحو الآتي: كيف يسهم إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في إعادة تشكيل مفهوم الأمن الإنساني في لبنان؟ وما الأدوار التي تضطلع بها المرأة اللبنانية في هذا الإطار، ضمن سياق محكوم بالهشاشة البنيوية والانكشاف المتعدد الأبعاد؟

وعليه. يقوم هذا البحث، على تحليل نظري نقدي للواقع الاجتماعي والسياسي المرتبط بمفهومي الأمن الإنساني والنوع الاجتماعي في لبنان، من خلال مقاربة متعددة الأبعاد، بهدف إبراز التحديات وإمكانات الإصلاح المستقبلية.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي والنظري

يمثل الإطار النظري والمفاهيمي المدخل الأساسي لفهم أبعاد الأمن الإنساني من منظور اجتماعي، إذ يتيح تحليل المفاهيم المرتبطة به وتفكيك تقاطعاته مع النوع الاجتماعي (الجندر). كما يُمهّد هذا الإطار لفهم كيفية تشكل تجربة النساء في السياقات الهشّة، حيث تُظهر الأزمات المتعددة – سواء كانت سياسية، اقتصادية أو بيئية – هشاشة أوضاع النساء وعمق تأثيرها على أمنهن الإنساني. لذا، سيتم تناول الأمن الإنساني أولًا من حيث المفاهيم والتقاطعات، ثم تحليله في سياق الهشاشة وانعكاسات الأزمات على النساء تحديدًا.

المطلب الأول: الأمن الإنساني والنوع الاجتماعي – المفاهيم والتقاطعات

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم، برزت الحاجة إلى إعادة النظر في مفهومي الأمن والنوع الاجتماعي باعتبارهما مدخلين متكاملين لفهم التحديات المعاصرة، إذ لم يعد الأمن يُقاس فقط بغياب النزاعات المسلحة، بل أصبح يرتبط بشكل وثيق بأمن الأفراد، لا سيما النساء، في مختلف أبعاد حياتهم

1- الأمن الإنساني والنوع الاجتماعي بمنظاري الإنسان والعدالة

يشير مفهوم الأمن الإنساني إلى الانتقال من الأمن الوطني التقليدي الذي يركز على حماية الدولة إلى أمن الأفراد والمجتمعات. هذا التحول يعكس فهماً أوسع للأمن، إذ يتضمن حماية الأفراد من مجموعة واسعة من التهديدات مثل الفقر، العنف، المرض، والأوبئة، مما يضمن لهم حياة خالية من الخوف والحاجة .،[1] أي تحول البوصلة من الدولة إلى الإنسان.

لقد جاء مفهوم الأمن الإنساني كردٍّ على قصور الأمن التقليدي في التعامل مع التهديدات غير العسكرية، حيث توسّع نطاقه ليشمل أبعادًا جديدة تتعلق بالإنسان في حياته اليومية. فبحسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ، فإن الأمن الإنساني يتضمن سبعة أبعاد رئيسية مترابطة: الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن المجتمعي، والأمن السياسي[2].

تطور مفهوم الأمن الإنساني في سياقات نقدية للأطر التقليدية للأمن التي تركز على الدولة، حيث يعتبر العديد من الباحثين أن تأمين الإنسان هو الأساس في بناء تصورات أمنية أكثر شمولًا. ففي هذا السياق، يرى(Gasper)أن 'لأمن الإنساني يتطلب منظورًا يعترف بأبعاد متعددة للأمن تشمل ليس فقط الأبعاد الاقتصادية والسياسية بل أيضًا الاجتماعية والبيئية [3] بالإضافة إلى ذلك، يقدم (Tadjbakhsh وChenoy) تحليلًا معمقًا لمفاهيم الأمن الإنساني، ويؤكدان أن الأمن يجب أن يشمل جميع أبعاد الحياة البشرية من المعيشية إلى السياسية، مما يعكس تحولًا أساسيًا في فهم الأمن الإنساني [4].

في العقود الأخيرة وبخاصة بعد الحرب الباردة في الدول الغربية، أصبح الأمن الإنساني جزءًا أساسيًا من السياسات الوطنية والدولية[5]. حيث أعتبر الأمن الإنساني في هذه الدول نموذجًا يتعامل مع التهديدات الأمنية من خلال تعزيز حقوق الإنسان وتوسيع نطاق الأمن ليشمل الحريات الفردية والاجتماعية. في هذا السياق، يعتقد العديد من الباحثين أن مفهوم الأمن الإنساني يتعدى الأبعاد التقليدية من الحروب إلى التركيز على القضايا الاجتماعية والاقتصادية، مثل الفقر والتهميش الاجتماعي. وفقًا لـ (Alkire) ، فإن "الأمن الإنساني في الدول الغربية يجب أن يتعامل مع تحسين نوعية الحياة للأفراد، وتوفير بيئة تحترم حقوق الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية.[6]"

في سياق التوسع النقدي لمفهوم الأمن الإنساني اكتسب مفهوم الأمن الإنساني مكانة محورية في الفكر السياسي والأمني، لكونه ينتقل من البُعد التقليدي المرتكز على حماية الدولة إلى بؤرة تركيز جديدة تضع الفرد والمجتمع في صلب الاهتمام. حدّد تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1994 مفهومي "التحرّر من الخوف" و"التحرّر من الحاجة" كدعائم أساسية للأمن الإنساني، مشيرًا إلى ضرورة حماية الأفراد من التهديدات المزمنة والمفاجئة على حد سواء[7].

ويُعزّز Gasper (2005) هذا التمييز من خلال مقاربة ثنائية تشمل[8]:

1Freedom from Fear: وهو الجانب الوقائي الذي يتطلب بناء مؤسسات وأساليب رقابة لمنع العنف الجماعي والتنكيل بالأفراد.

2 Freedom from Want : .وهو البُعد التمكيني الذي يستدعي سياسات تنموية تعزّز الوصول إلى الخدمات الأساسية وتتيح للفئات الضعيفة التعافي من الصدمات الاقتصادية والاجتماعية.

يُضاف إلى ذلك إسهام (Tadjbakhsh) و (2007)(Chenoy)في تحديد سبعة أبعاد مترابطة للأمن الإنساني—الاقتصادي، والغذائي، والصحي، والبيئي، والشخصي، والمجتمعي، والسياسي—مشيرَين إلى أن أي مقاربة فعّالة يجب أن تُكامل بين هذه الأبعاد على المستويين الوطني والمحلي، مع إشراك كل من الدولة والمجتمع المدني[9].

وفي تحليل نقدي للنزاعات المعاصرة، تؤكد (2006) (Mary Kaldor)على دور الفاعلين غير الحكوميين في بناء الأمن الإنساني ضمن "حروب هجينة" تتسم بتداخل الأبعاد العسكرية والمدنية، معتبرةً أن استعادة الأمان تتطلّب تعزيز قدرات المجتمعات المحلية على الصمود والتضامن قبل أي تدخلات رسمية [10].

إنّ هذه الإسهامات تُجسّد تحوّل "البوصلة" من مفهوم الأمن القومي التقليدي إلى رؤية شمولية تقوم على حماية الأفراد وتمكينهم من مواجهة مختلف أشكال الخطر، ليصبح الأمن الإنساني إطارًا تكامليًا يجمع بين البعد الوقائي والتنموي في آن واحد.

أما مفهوم النوع الإجتماعي (الجندر) قدمته جوديث باتلر بأنه: ليس سمة أو هوية ثابتة أو جوهرية، بل هو أداء متكرر يتم عبر الأفعال والتصرفات التي تُعيد إنتاج الفهم الاجتماعي لما يُعتبر "رجوليًا" أو "أنثويًا". وتؤكد أن النوع الاجتماعي يُبنى من خلال التكرار المستمر لهذه الأفعال، مما يعني أنه ليس فطريًا أو طبيعيًا، بل هو نتاج اجتماعي وثقافي.[11]

ويُعرّف كِيمبل النوع الاجتماعي باعتباره تصنيفًا اجتماعيًا يتم من خلاله تحديد الأدوار والمسؤوليات المخصصة للأفراد بناءً على الجنس الذي ينتمون إليه. يشير كِيمبل إلى أن هذا التصنيف لا يرتبط فقط بالاختلافات البيولوجية بين الذكور والإناث، بل هو مفهوم ثقافي يتم تحديده من خلال الأطر الاجتماعية التي تعزز التوقعات الجندرية. كما يُوضح أن النوع الاجتماعي يتغير باختلاف المكان والزمان.[12]

في ضوء التعريفات السابقة، تُستكمل أبعاد مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر) عبر المداخل السوسيولوجية التالية:

أ- تؤكد آن أوكلي (1972) أن التفرقة بين الجنس (sex) والنوع الاجتماعي (gender) تكمن في أن الأول يشير إلى الخصائص الفسيولوجية والبيولوجية، بينما الثاني هو بناء ثقافي واجتماعي يُضفى على الأفراد عبر التنشئة والتوقعات المجتمعية[13]. وعليه، يصبح "الجندر" إطارًا يحكم توزيع الأدوار والمسؤوليات بغض النظر عن الفروقات البيولوجية الأصلية.

ب- يرى مايكل كِيمبل (2000) أن النوع الاجتماعي هو "تصنيف اجتماعي يحدد الأدوار والوظائف المخصصة لكل جنس"، ويُنتج عبر الأطر البنائية للمؤسسات السياسية والتعليمية والإعلامية، فتنعكس هذه الأطر على مستويات التمكين أو التهميش لكل فئة جندرية[14].

ج- يذهب جوديث باتلر (1990) إلى أن الجندر ليس هوية ثابتة أو خاصية جوهرية، بل "أداء متكرر " (performativity)لأفعالٍ وسلوكياتٍ تُعيد إنتاج معايير "الذكورة" و"الأنوثة" في السياق الثقافي ذاته، ما يعني إمكانية تغيير هذه المعايير عبر إعادة تمثيلها سوسيولوجيًّا[15].

د- يشدد (رامواند كونيل) (1987) على بُعد السلطة في العلاقات الجندرية، معرّفًا الجندر بأنه "شبكة علاقات اجتماعية تتوزع فيها الموارد والسلطة بين الذكور والإناث"، ومؤكّدًا أن هذه الشبكة تتعزز عبر المؤسسات الاقتصادية والسياسية والدينية[16].

هـ- يُكمل هذا الإطار (دوروثي سكوت)التي توضح أن مفهوم الجندر يتسم بـ"السياقية التاريخية" (historicity)، حيث تتغير التوقعات والمعايير الجندرية باختلاف الحقبات الزمنية والتحولات الثقافية والسياسية [17].

تتقاطع مفاهيم الأمن الإنساني والنوع الاجتماعي حين يعاد إنتاج التهديدات والحماية عبر أدوار جندرية محدّدة، مما يستدعي تحليلًا يكشف كيف تؤثر الهياكل الاجتماعية والثقافية في توزيع الأمن وعدمه على النساء والرجال بطرق متفاوتة.

2- تقاطع الأمن الإنساني والنوع الاجتماعي: نحو فهم شامل

تتجلى أهمية التقاطع بين مفهومي الأمن الإنساني والنوع الاجتماعي في إرساء إطار تحليلي يمكّن من استجلاء ديناميات الضعف والتمكين في سياقات الأزمات. في ضوء ما سبق من تعريفات للأمن الإنساني ، كما حدّده تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1994، يرتكز على محوري "التحرّر من الخوف" و"التحرّر من الحاجة" اللذين يشكّلان ركيزتين لا غنى عنهما لضمان حماية الأفراد من طيف واسع من التهديدات المستمرة والمفاجئة , في المقابل، يفيدنا مفهوم النوع الاجتماعي ـــكما أوردته جوديث باتلرـــ في إدراك أنّ الهوية الجندرية ليست خاصية بيولوجية ثابتة، بل أداء متكرر للأفعال والتصرفات التي ترسخ معايير "الذكورة" و"الأنوثة" في السياق الثقافي والاجتماعي ذاته , وبالمثل، يضيف مايكل كِيمبل أننا أمام "تصنيف اجتماعي" ينتج عن تناغم المؤسسات السياسية والتعليمية والإعلامية، فتتحدد عبره الأدوار والمسؤوليات المخصصة لكل جنس وتتبدّل باختلاف المكان والزمان .

وعبر دمج هذين المفهومين، يُمكن لنا تفكيك آليات إنتاج الهشاشة والتمييز الجندري في خضم الأزمات؛ إذ لا تخضع التهديدات نفسها للمعايشة والمرور عبر نساء ورجال بمنتهى التماثل، بل تتحوّل تبعًا للأدوار الجندرية المفروضة. فعلى سبيل المثال، تواجه النساء خلال النزاعات المسلحة تعرّضًا مضاعفًا للعنف المباشر وللعنف المبني على الجندر، بينما يغدو الرجال أكثر عرضة لتجنيد المقاتلين أو تأدية أدوار قتالية، الأمر الذي يكرّس انقسامًا في خبرات ومنابع الخطر[18] .

وهذا ما يؤكده (هيدسون) حيث يُعتبر النوع الاجتماعي من المفاتيح الأساسية لفهم تجليات الأمن الإنساني في السياقات المختلفة، إذ لا تؤثر التهديدات الأمنية على الأفراد بمعزل عن انتماءاتهم الاجتماعية والثقافية، بل تتفاوت حدة هذه التهديدات بحسب موقع الفرد من البنية الاجتماعية. ويبرز النوع الاجتماعي كعامل تحليلي حاسم في الكشف عن التفاوتات في التعرّض للمخاطر والاستفادة من الحماية، حيث تشير الدراسات إلى أن النساء والفتيات غالبًا ما يواجهن تهديدات خاصة تتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، والحرمان من الموارد، وغياب التمثيل في عمليات صنع القرار الأمني والإنساني[19].

علاوةً على ذلك، لا يقتصر الأمن الإنساني على معايير الوقاية (Freedom from Fear) فحسب، بل يمتد ليشمل البُعد التمكيني(Freedom from Want) ، وهو ما يستوجب سياسات تنموية تكفل انتعاش القدرة الاقتصادية والوصول إلى الخدمات الأساسية لكل فرد .[20],وهنا يبرز جدار التمييز الجندري في مجال العمل والرعاية: إذ تُحمّل النساء عبء الرعاية غير الرسمية للمصابين والنازحين مع غياب حماية اجتماعية ملائمة، في حين يُرهن الاقتصاد المنزلي لقدرتهن على الصمود على موارد محدودة.

ومع عجز الأنظمة القانونية عن الاعتراف بمساهمات النساء في إعادة إنتاج المجتمعات الهشة، تتجلى الحاجة إلى مراجعة القوانين المؤسسية لتشمل آليات تمكين حقيقية. فالتنظيمات الدولية مثل مجلس الأمن بدأت تعتمد بنودًا تشترط إشراك النساء في مفاوضات السلام وبناء المؤسسات، ولكن التطبيق الميداني لا يزال يعترضه التحفّظ السياسي والامتيازات الطائفية[21], .

ومن جهة أخرى، فإن إدماج منظور النوع الاجتماعي في تحليل الأمن الإنساني لا يقتصر على إبراز مواطن الضعف فقط، بل يشمل أيضًا الاعتراف بقدرات النساء كفاعلات أساسيات في بناء السلام وتعزيز الصمود المجتمعي. فوفقًا لتقرير مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول "المرأة، السلام والأمن"، فإن مشاركة النساء في مفاوضات السلام تزيد من احتمالية استمرار الاتفاقيات بنسبة 35% على مدى 15 عامًا [22], كما تؤكد الأدبيات الحديثة أن تمكين النساء والمشاركة المتساوية في جهود الإغاثة، والتنمية، وصنع القرار الأمني، يسهم في تعزيز الفعالية والعدالة في الاستجابة الإنسانية. [23]

بناء لما تقدم تُعتبر العلاقة بين الأمن الإنساني والجندر محورية لفهم كيفية تأثير التهديدات الأمنية على الأفراد بناءً على هوياتهم الاجتماعية والجندرية. فالأبحاث تبين أن النساء يعانين من أشكال مختلفة من التهديدات الأمنية خلال النزاعات المسلحة والأزمات، حيث يتعرضن للعنف الجنسي، والاعتداءات الجسدية، والتمييز السياسي [24]. وكل هذا يظهر كيف أن الأمن الإنساني يجب أن يُنظر إليه من خلال منظور النوع الاجتماعي لتوفير حماية متكاملة للأفراد.

ففي المناطق المتأثرة بالنزاعات، مثل رواندا بعد الإبادة الجماعية، أظهرت الدراسات أن النساء أكثر عرضة للعنف الجنسي وأنهن غالبًا ما يُستبعدن من العمليات السياسية والاقتصادية أثناء وبعد النزاع. هذا النوع من التهميش يضر بالقدرة على بناء مجتمعات آمنة ومستدامة، كما يُعرقل جهود إعادة الإعمار الاجتماعي والسياسي[25].

ووفقاً لتقرير الأمم المتحدة للمرأة، يُظهر التحليل الجندري كيف يمكن أن تؤدي سياسات الأمن الإنساني التي لا تأخذ في الاعتبار الفوارق بين الجنسين إلى تكريس التفاوتات القائمة بين الرجال والنساء[26]. ولذلك، يُعتبر دمج منظور النوع الاجتماعي في السياسات الأمنية ضرورة لتقديم حماية شاملة للأفراد والمجتمعات.

المجلد 6، العـدد 22 ص 386 - 411 (2025)، Volume 6, Issue 22

إن هذا الإطار المفاهيمي بين الأمن الإنساني والنوع الاجتماعي يضعنا أمام تصور جديد للأمن: أمنٌ يتخطى الحراسة الحدودية ويحمي الحق في العيش الكريم، وأمنٌ يقيس النجاح بقدر ما يمكّن النساء والرجال من المناورة في وجه الأزمات، لا بقدرة الدولة على إنتاج القوة وحده. ويؤكد أن الأمن الإنساني لا يمكن أن يتحقق بشكله كامل , إلا عندما يُضمن حقوق النساء وحمايتهن من العنف ويُعترف بدورهن الفاعل في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي. هذا يتطلب تغييرًا هيكليًا في كيفية فهمنا للأمن في السياقات الهشة.

المطلب الثاني: الأمن الإنساني في السياقات الهشة و أثر الأزمات على النساء

يشكّل الأمن الإنساني في السياقات الهشة تحديًا مركبًا، حيث تتقاطع العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتفاقم أوضاع الفئات الأكثر هشاشة، وعلى رأسها النساء. ففي ظل النزاعات، والأزمات الاقتصادية، والكوارث الطبيعية، تتضاعف معاناة النساء نتيجة غياب الحماية القانونية، وتراجع الخدمات الأساسية، وتنامي العنف القائم على النوع الاجتماعي. ويستدعي هذا الواقع مقاربة تحليلية تُبرز كيف تؤثر الهشاشة الهيكلية على أمن النساء وكرامتهن، وتُقيّم استجابات السياسات العامة لهذه التحديات.

1- الأمن الإنساني في السياقات الهشة

اكتسب مفهوم الأمن الإنساني أهمية مضاعفة في السياقات الهشّة، حيث تتفاقم التحديات المرتبطة بالفقر، وضعف البنية التحتية، وانعدام الاستقرار السياسي، والنزاعات المتكررة. فالبيئات الهشة تُنتج مستويات مرتفعة من انعدام الأمان، وتزيد من تعقيد تلبية الحاجات الأساسية للسكان، وتضعف من قدرة الأفراد – لا سيما الفئات المهمشة – على حماية أنفسهم أو المطالبة بحقوقهم. وعليه، يُصبح الأمن الإنساني في هذه السياقات ضرورة ملحّة وليس مجرد خيار سياسي[27].

أ- أبعاد الهشاشة و أثرها على الأمن الإنساني

تُعرّف الهشاشة بحسب البنك الدولي على أنها ضعف قدرة الدولة أو المجتمع على امتصاص الصدمات أو الاستجابة للأزمات، وهي حالة غالبًا ما تنجم عن النزاعات، أو انهيار الحكم، أو الكوارث الطبيعية، أو الاضطرابات الاقتصادية الحادة[28] .في هذه البيئات، تبرز أهمية مقاربة الأمن الإنساني، ليس فقط بوصفه بديلاً عن المقاربة الأمنية التقليدية، بل كضرورة لبلورة سياسات تستجيب لحاجات الإنسان الأساسية، خصوصًا في ما يتعلق بالحماية من العنف، وضمان سبل العيش، والرعاية الصحية، والتعليم.

وفي السياقات الهشة، يتقاطع البعد الأمني مع البعد الإنمائي. فالأمن هنا لا يعني فقط الحماية من التهديدات المسلحة، بل يشمل أيضًا الأمان الغذائي، والصحي، والاقتصادي، والاجتماعي. ووفقًا لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن الدول الهشة التي تتبنى سياسات الأمن الإنساني تسجّل معدلات أقل في تفشي العنف الداخلي، كما تحقق نتائج أفضل في مؤشرات التنمية[29].

ب- ضعف الهياكل المؤسساتية والتمييز البنيوي

من أبرز تحديات السياقات الهشة ضعف الهياكل الحكومية، وفقدان الثقة بين المواطن والدولة، وانتشار الفساد والمحسوبيات. هذه العوامل تؤدي إلى غياب سياسات شاملة تحمي الفئات الضعيفة، خاصة النساء، والأطفال،

وكبار السن، واللاجئين. وتُظهر الدراسات أن الأمن الإنساني في هذه السياقات غالبًا ما يكون موزعًا بشكل غير متساوٍ، حيث تحظى بعض الفئات بحماية نسبية، فيما تُترك فئات أخرى لتواجه مصيرها في مواجهة الأزمات[30].

في هذه البيئات، تزداد احتمالية انتهاك الحقوق الإنسانية، ويصعب على القانون أن يكون فعّالًا في ظل تراجع سلطة الدولة. ومن ثمّ، فإن مقاربة الأمن الإنساني تفرض حتمًا تدخلات من المجتمع المدني، والمنظمات الدولية، والمبادرات المحلية لسد الفجوة المؤسساتية وتوفير الحماية للفئات المعرضة للخطر[31].

ج- أهمية المقاربة الوقائية والتشاركية

تشير التجارب الدولية إلى أن تعزيز الأمن الإنساني في البيئات الهشة يتطلب تبني مقاربات تشاركية، تضع المجتمعات المحلية في قلب الاستجابة، وتُبنى على فهم خصوصيات السياق الثقافي والاجتماعي. فالمقاربات الفوقية التي تُفرض من دون إشراك المجتمعات المحلية عادةً ما تكون محدودة الفعالية، خصوصًا في ظل الانقسامات الطائفية أو الإثنية أو السياسي [32].

كذلك، فإن التحول نحو الأمن الإنساني كإطار شمولي، يستدعي اعتماد مناهج وقائية، تركز على معالجة الأسباب البنيوية للهشاشة – كالفقر، والإقصاء، والتمييز – بدلًا من الاقتصار على التدخل في حالات الطوارئ بعد وقوع الأزمات. وقد أكد تقرير اللجنة المستقلة حول الأمن الإنساني أن التهديدات في السياقات الهشة غالبًا ما تكون متعددة ومترابطة، ولا يمكن احتواؤها إلا من خلال سياسات شاملة تعالج الجذور لا الأعراض[33].

2- التمكين والتهميش للنساء في سياق الأزمات

النساء في السياقات الهشة مثل الأزمات والصراعات المسلحة يواجهن تحديات مضافة بسبب التهميش الاجتماعي والسياسي. رغم هذا التهميش، تتحمل النساء أدوارًا محورية في استجابة الأزمات، حيث يلعبن دورًا رئيسيًا في التأثير على قرارات المجتمع والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي. يعتبر تحليل التمكين والتهميش للنساء في هذه السياقات من أبرز المواضيع لفهم التأثيرات المتعددة للأزمات على النساء وقدرتهن على مواجهة تحديات الأمن الإنساني[34].

أ- التهميش في سياق الأزمات

تُعتبر النساء من الفئات الأكثر تهميشًا في السياقات الهشة، حيث يواجهن تحديات متعددة تتراوح بين العنف القائم على النوع الاجتماعي، والتمييز الاقتصادي والاجتماعي، وصولاً إلى فقدان القدرة على المشاركة الفاعلة في صنع القرار السياسي والاجتماعي. في الأزمات، مثل الحروب أو الكوارث الطبيعية، يتم تهميش النساء بشكل أكبر بسبب تدهور البنية الاجتماعية والاقتصادية، مما يضعهن في وضع هش جدًا[35].

و تنشأ مظاهر التهميش للنساء في الأزمات من انسداد قنوات الوصول إلى الآليات الرسمية للإنذار والاستجابة، إذ تُصمم نظم التنبيه المبكر والتوزيع الإنساني غالبًا وفق مؤشراتٍ عامةٍ لا تستوعب الفروقات الجندرية في الاحتياجات والأدوار. وهنا، تحرم النساء من فرصة التحرك أو اللجوء في الوقت المناسب، فيزداد تعرضهن للعنف المباشر والعنف القائم على النوع الاجتماعي في مراحل ما قبل الكارثة وبعدها.

على صعيد التشرد الجماعي، يشير فاذرغيل (1998) إلى أن مراكز الإيواء المؤقت غالبًا ما تفتقر إلى مرافق صديقة للمرأة (دورات مياه خاصة، مساحات آمنة للرضع)،[36] مما يفاقم من مخاطر الاعتداء الجنسي والتحرش ويحدّ من حرية الحركة للنساء داخل المخيمات. ويضاف إلى ذلك افتقار هذه المراكز إلى خدمات الصحة النفسية المتخصصة، فتتعرض النساء لضغوط نفسية مزدوجة تجمع بين صدمة النزاع وأعباء الرعاية الأسرية غير الرسمية.

المجلد 6، العـدد 22 ص 386 - 411 (2025)، Volume 6, Issue 22

أما البعد القانوني, تتجلى مظاهر هذا التهميش في معاناة النساء في غياب الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي. في حالات النزاع، تصبح النساء في كثير من الأحيان عرضة للعنف الجنسي، ويظهر ذلك بشكل بارز في السياقات التي تفتقر إلى النظام القانوني الفعال والحماية الاجتماعية [37].

وفي هذا السياق، تبرز أهمية تحسين الوصول إلى العدالة الاجتماعية والقانونية لضمان حقوق النساء، إذ أن النساء في بعض الأحيان يُحرمّ من حقوقهن بسبب وجود قوانين تمييزية تعزز الوصاية على النساء، خاصة في الدول التي تعاني من هشاشة في الأنظمة القضائية[38].

وبحسب (Neumayer & Plümper) (2009) أن القيود على ملكية الأرض والميراث تضع المرأة المشردة في موقفٍ قانوني هشّ، [39]إذ يُطلب منها في بعض البلدان تقديم أوراقٍ ثبوتية عن ملكيتها للعقار قبل الحصول على تعويضات أو مساعدات طارئة، بينما يكتفي الرجال غالبًا بوثائق الزواج أو بطاقة الهوية.[40]

على صعيد الموارد المالية، تحرم السياسات الإغاثية المبنية على الكوبونات أو القسائم الجاهزة النساء من التحكم في المصاريف المنزلية، خاصة في البيئات التي يمنع فيها خروج المرأة دون مرافق ذكوري. ويؤكد تقرير (True) (2102) أن برامج القروض الصغرى المدعومة لا تصل إلى النساء المتضررات في المراحل الأولى للأزمة، مما يبطئ من تعافيهّن الاقتصادي ويعيق قدرتهن على إعادة بناء سُبُل العيش[41].

ختامًا، يتعزّز تهميش النساء بغياب المساءلة السياسية، إذ لا تفصح الحكومات ولا وكالات الإغاثة عن نسب التمثيل النسائي في لجان التخطيط والتقييم، فتظل النساء خارجَ دائرة صنع القرار في الاستعداد والإغاثة وإعادة الإعمار. ويقتضي ذلك تبني آليات مؤسسية تضمن المشاركة الفعلية للنساء في جميع مراحل الاستجابة للأزمات، من تقييم الاحتياجات إلى تقييم الأداء وضمان المحاسبة [42].

إن ما أبرزته مظاهر التهميش من قصور في الحماية والإقصاء المتكرر للنساء في مراكز صنع القرار يؤكّد أنّ المقاربات الأمنية التقليدية لا تفي بحاجاتهن الحقيقية. ولهذا، نستدعي الانتقال إلى بحث آليات التمكين في سياق الأزمات باعتبارها السبيل الأنجع لتمكين النساء من استعادة السيطرة على خياراتهنّ والمشاركة الفاعلة في التعافي المجتمعي .

ب- التمكين في سياق الأزمات

رغم التحديات، تُظهر النساء في السياقات الهشة قدرة استثنائية على التفاعل مع الأزمات. من خلال مشاركتهن في جهود الإغاثة وإعادة البناء، حيث تساهم النساء في تشكيل السلام الاجتماعي والاستقرار بعد الأزمات.

إن تعزيز التمكين للنساء في مثل هذه السياقات هو أحد العوامل التي تساهم في توفير الأمن الإنساني بشكل فعال[43] .
اذاً تتعدد أبعاد تمكين النساء، بدءًا من المشاركة في السياسات الأمنية والاجتماعية إلى دورهن في إعادة بناء المجتمعات بعد النزاع.

ويتجسد تمكين في سياق الأزمات قدرة الفئات الضعيفة—وبخاصة النساء—على استعادة السيطرة على خياراتهن الحياتية وتعزيز مشاركتهن الفاعلة في العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويتناول" أمارتيا سن " مفهوم التمكين باعتباره توسيعًا للقدرات الحقيقية للأفراد، حيث يبدأ بالسماح للنساء بالمشاركة في صنع القرار وصولًا إلى إشراكهنّ في التخطيط التنموي وتمويل المشاريع الصغيرة[44]). وتكمل "مارثا نصباوم" هذا العرض عبر إطار القدرات، معتبرةً أن التمكين يستلزم بناء "القدرة على الإنجاز" في مجالات التعليم والصحة والحقوق المدنية، بما يتيح للنساء اتخاذ خيارات مستنيرة تؤثر إيجابيًا على صمودهن أمام الصدمات. [45]

وفي الصدد نفسه، تُشير نايلة قابير إلى ثلاثة أبعاد مترابطة للتمكين: الموارد(Resources) ، والفاعلية(Agency) ، والإنجازات .(Achievements) فحين تؤمّن السياسات وصولًا منصفًا للموارد المادية وغير المادية، وتمكن النساء من التعبير عن إرادتهنّ، يتحقق الإسهام الفعلي في نتائج تنموية ترفع من شأنهن وتذيقهن لثمرات النمو الاجتماعي.[46]

أمّا (جاكي ترو)، فتقدم قراءة نقدية للعلاقة بين الاقتصاد السياسي والعنف ضد المرأة، مؤكّدةً أن تمكين النساء في الأوضاع الهشة لا يقتصر على إزالة العوائق القانونية فحسب، بل يتطلب تغييرًا في هيكل الحوافز الاقتصادية التي تدفع نحو إنتاج العنف الجنسي والاقتصادي، عبر سياسات تحمي الأجور اللائقة، وتدعم برامج القروض الصغرى الموجهة للنساء[47].

ويبرز في الأدبيات كذلك فهم" أندريا كورنوول" لتمكين المرأة باعتباره عملية تراكمية تربط بين المشاركة الفاعلة في الفضاء العام والقدرة على مساءلة صناع القرار، مما يفضي إلى ممارسات مبتكرة في مساحات الأزمات، كتشكل لجان محلية تدير الإغاثة وتراقب تنفيذ المساعدات، في غياب فعّال للدولة[48].

إن دمج هذه المقاربات في سياسات الأمن الإنساني يضع التمكين في قلب الاستجابة للأزمات، بحيث لا يقتصر دور المرأة على تلقي الحماية، بل يمتد إلى كونها شريكةٍ مركزية في صياغة الحلول وبناء القدرات الاجتماعية اللازمة للتعافي المستدام.

التمكين السياسي والاجتماعي للنساء ليس فقط حقًا إنسانيًا، بل هو أداة فعالة لزيادة استدامة السلام وتحقيق الأمان الشامل. وفقًا لتقرير الأمم المتحدة، فإن مشاركة النساء في مفاوضات السلام تساهم بشكل كبير في ضمان استدامة الاتفاقيات، حيث أظهرت الدراسات أن الاتفاقيات التي تشمل النساء تستمر لفترات أطول من تلك التي تقتصر على الرجال فقط[49] .ووفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) ، فإن النساء اللواتي يشاركن في عمليات إعادة بناء المجتمع بعد الأزمات يعززن الاستقرار الاجتماعي، مما يساهم في تعزيز الأمن الإنساني العام[50].

بناءً لما تقدم يتبين إن التحديات التي تواجه النساء في السياقات الهشة تشكل في الوقت نفسه فرصًا حقيقية للتمكين. وعلى الرغم من التهميش الذي قد يواجهنه، يمكن للنساء أن يكن قوة فعالة في بناء المجتمعات المتضررة من الأزمات. من خلال توفير الفرص المناسبة، يمكن للنساء أن يساهمن بشكل كبير في تعزيز الأمن الإنساني وتحقيق السلام والاستقرار.

المبحث الثاني

أثر الأمن الإنساني على النساء في لبنان: التحديات والفرص

تتزايد أهمية الأمن الإنساني قي لبنان باعتباره ركيزة أساسية لتمكين النساء وتحقيق استقرار المجتمعات في ظل التحديات المتعددة التي يواجهها البلد. يسلط هذا المبحث الضوء غلى تأثير النزاعات المسلحة على النساء في لبنان , ويستعرض التحديات القانونية والسياسية التي تحول دون تحقيق الأمن الإنساني الكامل للنساء في السياقات المختلفة.

المطلب الأول: تأثير النزاعات المسلحة على النساء في لبنان

في خضم النزاعات المسلحة التي شهدها لبنان، كانت النساء من أكثر الفئات تأثرًا بتداعيات الحرب، حيث تدهورت الأوضاع الإنسانية بشكل حاد، وبرزت تحديات متزايدة تتعلق بالأمن الغذائي، والرعاية الصحية، والحماية من العنف. ومع ذلك، لم تقتصر أدوار النساء على كونهن ضحايا، بل اضطلعن بدور محوري في الحفاظ على التماسك الاجتماعي، وتأمين استمرارية الحياة اليومية في مجتمعاتهن، مما يستدعي تسليط لضوء على هذا البعد المزدوج لتأثير النزاع علىهن ودورهن في مواجهته،

1- **تدهور الأوضاع الإنسانية في ظل النزاعات المسلحة**

شهد لبنان على مدى العقود الماضية سلسلة من النزاعات المسلحة والاضطرابات السياسية والاجتماعية، بدءًا من الحرب الأهلية (1975–1990)، مرورًا بالعدوان الإسرائيلي في يوليو 2006، وصولًا إلى التوترات الحدودية والحرب الأخيرة في لبنان عام 2023–2024. هذه النزاعات المتكررة لم تؤدِّ فقط إلى تدمير البنية التحتية وإضعاف مؤسسات الدولة، بل خلّفت أيضًا آثارًا متراكمة على المستويات الإنسانية، وكان للنساء نصيبٌ بالغ من المعاناة في ظل غياب منظومة حماية مستدامة تأخذ في الاعتبار خصوصية النوع الاجتماعي.

إذ أدّت كل مرحلة إلى تكريس أشكال جديدة من التهميش والضعف، لكنها في الوقت نفسه أطلقت ديناميات تمكينية مجتمعية. من هذه الاشكال:

أ- التهجير الداخلي وفقدان السكن: أظهرت دراسة Hijab (2006) أن أكثر من 250,000 امرأة لبنانية نازحة داخليًا خلال الحرب الأهلية تكدّست في مخيمات عشوائية أو في ضواحي المدن، حيث افتقدن شروط الخصوصية والحماية الأساسية، مما رفع من مخاطر التعرض للعنف القائم على النوع الاجتماعي[51].

ووفقًا لتقرير صادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، فإن النزاعات المسلحة في لبنان تسببت بشكل متكرر في نزوح داخلي واسع النطاق، حيث بلغ عدد النازحين خلال حرب 2006 أكثر من مليون شخص، فيما شكّلت النساء والفتيات ما يزيد عن 52% منهم، ورافق ذلك تصاعد في معدلات العنف القائم على النوع الاجتماعي، وضعف في الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم[52] . وقد تفاقمت هذه الظواهر في الحرب الأخيرة التي اندلعت في أكتوبر 2023، إذ تشير تقارير هيئة الأمم المتحدة للمرأة، إلى أنّ أكثر من 900,000 شخص نزحوا داخليًا، 51% منهم من النساء والفتيات، وكنّ الأكثر تضررًا من تدهور الأمن الغذائي والخدمات الصحية، كما واجهن تحديات إضافية تمثلت في عدم إدماج احتياجاتهن ضمن خطط الاستجابة الإنسانية، وهو ما عرّض العديد منهن للعنف المنزلي والجنسي، وزاد من هشاشتهن الاقتصادية والاجتماعية"[53].

ب- انهيار سبل العيش: أن النساء العاملات في الزراعة والحرف اليدوية فقدن مصادر دخلهن نتيجة تدمير القرى والمناطق الريفية، ما دفعّ جزءًا منهنّ للانخراط في عمل غير رسمي أو في شبكات اقتصاد الظلّ بظروف أتعس، وبرزت الحاجة إلى برامج نقد طارئ مشروط مخصّص للنساء لمحاولة الحدّ من انهيار الأسر[54].

ج- العنف الجنسي كسلاح حرب: أظهرت الكثير من الدراسات ان حالات الاغتصاب والتحرش المنظّم ضد النساء تزداد بشكل كبير في المناطق الخاضعة لسيطرة ميليشيات متناحرة، وأشارت إلى أن غياب المحاكمات والوصاية الطائفية على القضاء حالا دون مساءلة كاملة، مما زرع ثقافة الإفلات من العقاب وأضعف الثقة في مؤسسات العدالة[55].

د- تراجع الصحة البدنية والنفسية: أن تدمير المستشفيات وفقدان الأدوية الأساسية أثناء الحروب أدى إلى ارتفاع وفيات الأمهات والأطفال، بينما عانت النساء من اضطرابات ما بعد الصدمة بمعدلات تراوحت بين 30–40% في المخيمات وبيئات اللجوء الداخلي[56].

هـ- بروز مبادرات نسائية بديلة: بالرغم من كل ما تتعرضن النساء ، شهدت فترات ما بعد النزاع نشوء لجان نسوية محلية تنشط في تأمين الغذاء والرعاية الصحية والتعليم المؤقت هذه التجارب أفضت إلى تأسيس جمعيات غير حكومية لبنانية تترجم مفاهيم الأمن الإنساني إلى برامج دعم مستدام تُركّز على بناء القدرات الاقتصادية والقانونية للمرأة.[57].

تُظهر هذه المؤشرات بوضوح أن الأوضاع الإنسانية للنساء في لبنان لا ترتبط فقط بالنزاع المسلح الحالي، بل هي نتاجٌ لتراكم طويل من الأزمات المتتالية التي لم تواكبها سياسات حماية فعّالة.

من هنا، تبرز الحاجة الملحّة إلى إعادة التفكير في النماذج التقليدية للاستجابة الإنسانية، واعتماد مقاربات تراعي النوع الاجتماعي وتُعزّز من تمكين النساء في الأوضاع الهشة والنزاعية.

ختامًا، إن النزاعات المسلحة في لبنان شكلت اختبارًا قاسيًا للأمن الإنساني للنساء، فأظهرت نقاط ضعف بنيوية، لكنها أيضًا حفّزت قدرات نسوية على الابتكار الاجتماعي وتنظيم الذات. ومن هذا المنطلق، لا يمكن إعادة بناء أمن النساء في لبنان دون مقاربة تراعي دروس هذه المراحل: دمج الحماية الوقائية مع التمكين الاقتصادي والقانوني، وضمان إشراك النساء في تخطيط وإدارة الاستجابة للأزمات.

2- دور النساء في الحفاظ على الأمن المجتمعي في زمن الحرب

على الرغم من التحديات الجسيمة التي تواجهها النساء في لبنان، إلا أنهن لطالما لعبن النساء في لبنان دورًا محوريًا في تعزيز الأمن المجتمعي وبناء السلام، ليس فقط خلال النزاعات المسلحة الحديثة، بل أيضًا في فترات ما بعد الصراع. من خلال مشاركتهن الفاعلة في عمليات الوساطة وحل النزاعات، استطعن تجاوز التحديات وبناء جسور من الثقة بين مختلف مكونات المجتمع اللبناني.

في عام 2019، نظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالتعاون مع قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) تدريبًا لنساء من مناطق جنوبية مختلفة، مثل العباسية، على مهارات الوساطة والتفاوض. جمع التدريب نساء من خلفيات متنوعة، بما في ذلك ناشطات، مدرسات، وصحفيات، بهدف تمكينهن من المشاركة الفعّالة في عمليات صنع القرار المحلي والمساهمة في بناء السلام. وفقًا لتقرير صادر عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تم تدريب 30 امرأة خلال هذا البرنامج [58].

علاوة على ذلك، أطلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2022 دليلًا لتدريب النساء صانعات السلام على منع وإدارة النزاعات في لبنان. تم تطوير هذا الدليل بدعم من حكومة فنلندا وبالتعاون مع المركز المهني للوساطة في جامعة القديس يوسف، بهدف تعزيز قدرات النساء في الوساطة وحل النزاعات على المستوى المحلي [59].

كما أطلقت الأمم المتحدة في لبنان في عام 2022 النافذة التمويلية الثانية لصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني، بهدف دعم المنظمات المحلية التي تقودها نساء وتعمل على بناء السلام المجتمعي. هذا الصندوق، المدعوم من حكومات ألمانيا وفنلندا، يهدف إلى تعزيز قدرات هذه المنظمات وتمكينهن من تنفيذ مشاريع فعّالة في مجتمعاتهن [60].

على المستوى الرسمي، تم تأسيس اللجنة التنسيقية الوطنية المتخصصة بالمرأة في الأمن والدفاع في لبنان، والتي تهدف إلى تعزيز مشاركة النساء في عمليات اتخاذ القرار المتعلقة بالأمن والسلام. في اجتماعها الأول عام 2020، أكدت رئيسة الهيئة الوطنية لشؤون المرأة، كلودين عون، أن إشراك النساء في هذه العمليات يساهم في تقليل مخاطر اندلاع النزاعات وتعزيز الاستقرار [61].

تُظهر هذه المبادرات أن النساء في لبنان لم يكنّ مجرد متلقّيات للمساعدة، بل كنّ رائدات في مجال الأمن المجتمعي وبناء السلام. ومع ذلك، لا يزال هناك حاجة ماسة إلى الاعتراف بدورهن الحيوي وتقديم الدعم اللازم لتعزيز مشاركتهن في عمليات صنع القرار على جميع المستويات، لضمان تحقيق سلام دائم ومستدام في لبنان.

اما خلال حرب لبنان في عام 2024، لعبت النساء دورًا محوريًا في تعزيز الأمن المجتمعي والاستجابة الإنسانية، متجاوزات التحديات الجسيمة التي فرضها النزاع. في حرب 2024، أجرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقييمًا شمل 50 منظمة تقودها نساء، أظهرت أن 47 منها شاركت في الاستجابة الإنسانية، مقدمة خدمات حيوية مثل الحماية (70% من المنظمات)، توزيع مواد الإغاثة الأساسية (45%)، والمساعدات الغذائية (40%)، مما ساهم في تلبية احتياجات النساء والفتيات المتضررات من النزاع.

وفي خضم هذه الحرب برزت مبادرات نسوية مغايرة للأساليب التقليدية في حفظ الأمن المجتمعي:

أ- أنشأت نساء من مختلف المناطق اللبنانية، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشركائها، شبكات إنذار مبكر عبر تطبيقات المراسلة الفورية، لإعلام الأهالي بمواقع القصف والاشتباكات في الوقت الحقيقي، وتمكينهم من اتخاذ إجراءات الحماية الشخصية[62] .وقد شهدت هذه القنوات مشاركة واسعة من نساء شبكات الدفاع المدني التطوعية اللاتي قدمن تقارير آنية عن الحوادث ومواقع التجمعات السكّانية[63] .

ب- أظهرت نتائج التقييم السريع الذي أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة في أكتوبر 2024 أنّ 85% من المنظمات النسوية المحلية شكّلت وحدات استجابة فورية لتأمين ملاذات آمنة للنساء والأطفال، وتنظيم دوريات نسائية ضمن الأحياء المتضررة لتوفير الإرشاد والحماية أمام نوبات القصف المتكررة [64].

ج- ج- امتد دور النساء إلى فضاءات الوساطة المجتمعية، حيث عملت جومعى، إحدى المشاركات في برنامج "لا وقت للحزن"، كحلقة وصل بين الأحياء المتخاصمة لضبط نزاعات السلاح الفردي داخل الأحياء، مما حدّ من اندلاع مواجهات إضافية في أكثر من خمس مناطق لبنانية. [65]

د- د- أكّد تقرير مجلس الأمن للأمين العام (S/2024/671) على أنّ إشراك النساء في لجان تنسيق الأمان المجتمعي أدى إلى تقليل الإصابات بين المدنيين بنسبة 12% في الفترة ما بين سبتمبر ونوفمبر 2024، إذ ساهم تمثيلهنّ في تضمين احتياجات النساء والفتيات—كالوصول إلى مرافق صحية آمنة—في خطط الطوارئ المحلي.[66]

هـ- هـ- لم تقتصر مساهمات النساء على التنظيم الأمني المباشر، بل شملت إدارة شبكات الصرف الصحي المؤقتة في مخيمات النزوح الداخلي، حيث أنشأت لجان نسائية ميدانية لضمان توفير المياه النظيفة ومنع تفشي الأمراض المنقولة بالمياه، بعد أن كشفت تقارير طبية عن ارتفاع حالات الأمراض الجلدية والمعوية بين النازحات بنحو 30% نتيجة انقطاع الخدمات[67].

في مواجهة الانتهاكات المستمرة ضد النساء، عملت مبادرات شبابية نسوية على توثيق الانتهاكات عبر منصات مفتوحة على الإنترنت، ما مكّن من تحفيز إجراءات سريعة للجهات الحكومية والإنسانية، وأفضى إلى إحالة 15 حالة اعتداء جنسي إلى النيابة العامة العسكرية منذ بداية النزاع[68].

هذه التجارب المتقدمة تنبئ بنموذج جديد للأمن المجتمعي يعتمد بالأساس على تعاون نسوي يدمج بين الوقاية المجتمعية والمساءلة الرقمية، وهو ما يمثّل فرصة لتعزيز مشاركة النساء في بناء سلام دائم وشامل في لبنان

كما أشارت التقارير إلى أن النساء والفتيات النازحات واجهن مخاطر جسيمة على صحتهن وسلامتهن وكرامتهن، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي. تحملن أعباء إضافية في رعاية الأسر وإدارة مراكز الإيواء، مما يعكس دورهن المحوري في الحفاظ على النسيج الاجتماعي خلال الأزمات[69].

إذاً أنه بالرغم من الظروف القاسية التي مرت بها النساء، فإنهن ساعدن في الحفاظ على نوع من الاستقرار الأمني في المناطق الهشة. ولكن، هذه المشاركة لا تزال تواجه تحديات كبيرة تتعلق بالاعتراف الكامل بالدور الفاعل للنساء في عملية صنع القرار السياسي والأمني، وهي تحديات تتطلب إصلاحات جذرية في النظام اللبناني.

المطلب الثاني: التحديات القانونية والسياسية التي تواجه النساء في لبنان في سياق الأمن الإنساني

في لبنان، تتشابك التحديات القانونية والسياسية التي تواجه النساء ضمن بنية اجتماعية وطائفية معقدة، ما ينعكس سلبًا على تمتعهن الكامل بحقوقهن في إطار الأمن الإنساني. فرغم التزامات الدولة بالاتفاقيات الدولية، لا تزال النساء يواجهن فجوات قانونية في مجالات مثل الجنسية، والأحوال الشخصية، والحماية من العنف. وتُفاقم الانقسامات السياسية والاعتبارات الطائفية من صعوبة إصلاح القوانين القائمة، مما يعيق التقدم نحو تحقيق المساواة ويُبقي النساء في موقع الهشاشة القانونية والاجتماعية.

1- الأطر القانونية والسياسية وعلاقتها بالأمن الإنساني للنساء

يُواجه الأمن الإنساني للنساء في لبنان جملة من التحديات البنيوية ذات الطابع القانوني والسياسي، والتي تُكرّس واقعًا من التمييز المنهجي والهيكلي ضد النساء، خاصة في أوقات الأزمات والانهيارات المتتالية التي يشهدها البلد. هذا الواقع لا يتعلّق فقط بضعف التشريعات، بل أيضًا بمنظومة سياسية طائفية تُقصي النساء عن مواقع القرار وتُبقي قضاياهن في الهامش.

أ- على المستوى القانوني، لا يزال لبنان يفتقر إلى قانون مدني موحد للأحوال الشخصية، ما يجعل النساء خاضعات لـ15 محكمة طائفية تطبق قوانين دينية تختلف في معاييرها وتُبقي النساء في موقع هش قانونيًا[70] .

فمثلًا، بموجب قانون الأحوال الشخصية للطائفة السنية، يحق للزوج تطليق زوجته بإرادته المنفردة، بينما تواجه المرأة شروطًا قانونية معقدة لطلب الطلاق[71] .وفي قوانين الطائفة الشيعية، يحصل الأب على الحضانة التلقائية للأولاد الذكور بعد سن سنتين، مما يضعف وضع المرأة القانوني كأم[72].

أما في ما يخص الميراث، فإن النساء في بعض الطوائف المسيحية لا يرثن بالتساوي مع الرجال، بينما في المحاكم السنية يُعطى الذكر ضعف حصة الأنثى وفقاً للشريعة الإسلامية، ما يؤثر على أمنهن الاقتصادي والاجتماعي[73].

وفقًا لدراسة صادرة عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، فإن نحو 33% من النساء في لبنان أبلغن عن تعرضهن لشكل من أشكال العنف القانوني أو التمييز المؤسسي خلال معاملاتهن القانونية[74].

فمثلًا، تمنح العديد من المحاكم الدينية سلطة شبه مطلقة للرجال في مسائل الطلاق والحضانة والميراث، دون اعتبار لمبادئ العدالة أو المساواة أمام القانون [75] . كذلك، يُحرَم أبناء النساء اللبنانيات المتزوجات من أجانب من حق الحصول على الجنسية، ما يُنتهك أحد أهم ركائز الأمن الإنساني: الاستقرار القانوني والانتماء[76] وبالرغم إقرار قانون حماية النساء من العنف الأسري (رقم 2014/293)، فإن هذا القانون لا يُغطي كافة أشكال العنف، لا سيّما العنف الاقتصادي والمعنوي، ولا يُلزم الدولة بتوفير مراكز إيواء أو حماية كافية، كما أنه لا يُلزم الشرطة بالتدخل السريع في حالات الخطر، ما يُبقي النساء في دائرة العنف دون حماية فعلية.[77]

كما أظهرت الدراسات الحقوقية أن ضعف البنية التحتية القضائية في لبنان، مقرونًا بتعقيدات النظام الطائفي، يؤدي إلى إطالة أمد القضايا المرتبطة بانتهاكات حقوق النساء، مما يكرّس تهميش الضحايا ويضعف سبل الانتصاف القانوني المتاح لهن.[78]

بالتالي، يشكل غياب إطار قانوني موحد وضمانات قانونية للمساواة حاجزًا جوهريًا أمام تعزيز الأمن الإنساني للنساء في لبنان، سواء على مستوى الأمن الاجتماعي أو الاقتصادي .

ب- على المستوى السياسي، فالمشهد يتسم بتدني كبير في تمثيل النساء في مواقع صنع القرار لأنه بالرغم من تزايد مشاركة النساء اللبنانيات في الحركات الاحتجاجية والنشاطات المدنية، فإن مشاركتهن في العملية السياسية الرسمية تبقى محدودة بفعل مجموعة من العوامل البنيوية التي لا تزال تشكل عائقًا أمام وصولهن إلى المناصب القيادية. في هذا السياق، أشار تقرير صادر عن The New Humanitarian (2020) إلى أن غياب نظام الكوتا النسائية، وهيمنة الأحزاب السياسية ذات الطابع الذكوري، إضافة إلى افتقار النساء إلى التمويل السياسي الكافي لخوض الحملات الانتخابية، جميعها عوامل تساهم في إضعاف فرص النساء في الوصول إلى مواقع القرار السياسي.

وعلى الرغم من بعض التحسينات الطفيفة في انتخابات 2022، حيث شهدت المشاركة النسائية في الانتخابات زيادة طفيفة، إلا أن نسبة تمثيل النساء في البرلمان لم تتجاوز 6.25%. هذه العوامل البنيوية لا تقتصر فقط على إقصاء النساء من المؤسسات السياسية، بل تؤثر أيضًا على الأمن الإنساني لهن عبر تهميش أصواتهن في عمليات صنع القرار التي تمس قضاياهن الحقوقية والاجتماعية بشكل مباشر وعلى ضعف إدراج قضاياهن ضمن السياسات العامة، ويُبقي مفاهيم مثل الأمن الإنساني أو المساواة الجندرية خارج أجندة الدولة.[79]

كما يُلاحظ أن الأزمات السياسية المتكررة، والانهيار الاقتصادي، قد زادا من هشاشة النساء وأدتاّ إلى تراجع في مستوى مشاركتهن في الحياة العامة، بما في ذلك تقلّص فرص العمل، وتفاقم ظواهر الزواج المبكر والعنف القائم على النوع، في ظل غياب استجابة رسمية متكاملة توفر الدعم الكافي للضحايا [80]. وهو ما يؤكد أن التحديات القانونية والسياسية ليست منفصلة عن واقع الانهيار، بل متشابكة معه، وتُفاقم من عجز الدولة عن توفير الحد الأدنى من الحماية للنساء.

في المجمل، فإن غياب مقاربة شاملة تُدمج النوع الاجتماعي في القانون والسياسة يعمّق من ضعف الأمن الإنساني للنساء، ويُعيد إنتاج أنماط التهميش والاستبعاد، خصوصًا في زمن الأزمات الوطنية.

2- مسارات الإصلاح و آفاق التغيير في تعزيز الأمن الإنساني للنساء في لبنان

رغم التحديات الهيكلية التي تواجه النساء في لبنان، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت بروز حركات مجتمعية نسوية متصاعدة، ومبادرات تشريعية وأممية تسعى لتغيير المشهد، مما يفتح آفاقًا حقيقية لإعادة بناء مقاربات أكثر عدالة للأمن

الإنساني للنساء. ويمكن تصنيف مسارات الإصلاح على الصعيدين التشريعي والسياسي إلى مستويين: إصلاحات قانونية مؤسساتية، وتحولات اجتماعية-سياسية مدفوعة من القاعدة.

أ- على الصعيد التشريعي

شهد لبنان خلال العقدين الماضيين حراكًا تشريعيًا مهمًا مدفوعًا بجهود المجتمع المدني والضغط الدولي، مما أدى إلى تعديل أو إلغاء عدد من القوانين التي كانت تشكل انتهاكًا للأمن الإنساني للنساء، ابرزها :

- إلغاء المادة 522 من قانون العقوبات اللبناني: سنة 2017 بعد ضغوط مكثفة من المنظمات النسوية مثل "كفى عنف واستغلال"، وبمساندة الأمم المتحدة وهيئات دولية، ألغى البرلمان اللبناني المادة 522 من قانون العقوبات، التي كانت تعفي المغتصب من العقوبة إذا تزوج ضحيته [81]. هذا الإلغاء شكّل خطوة بارزة نحو حماية الكرامة الجسدية والنفسية للنساء، وبالتالي تعزيز أمنهن الشخصي.
- تعديل المادة 562 من قانون العقوبات : في عام 2011، وتحت ضغط المجتمع الدولي، ألغيت المادة 562 التي كانت تخفف العقوبة على مرتكبي "جرائم الشرف". هذا التعديل أزال فعليًا مبررًا قانونيًا للعنف ضد النساء بداعي حماية "الشرف"، ما أسهم في حماية الحق بالحياة والسلامة الجسدية للنساء[82].
- إصدار القانون رقم 2014/293 لحماية النساء من العنف الأسري: بجهود حملات مدنية بارزة، مثل حملة "حماية النساء والأطفال من العنف الأسري"، أُقرّ القانون رقم 293 عام 2014، الذي وفر إطارًا قانونيًا يسمح للنساء بالحصول على أوامر حماية ضد العنف الأسري، وجرّم الاعتداء الجسدي والنفسي ضدهن [83]. رغم وجود ثغرات في التطبيق، إلا أن هذا القانون مثّل اعترافًا صريحًا بالعنف المنزلي كجريمة تهدد الأمن الإنساني للنساء.
- التعديلات الجزئية على قوانين العمل والضمان الاجتماعي : بتأثير من ضغوط الاتحاد الأوروبي والمنظمات الحقوقية، أُدخلت تعديلات على قانون العمل اللبناني تجرّم التمييز على أساس الجنس في بعض بنود التوظيف، ولو بشكل جزئي[84] . كما سُمح للنساء بالاستفادة من تقديمات الضمان الاجتماعي عن أولادهن، وهو ما كان محصورًا سابقًا بالرجال، مما عزز من الأمان الاجتماعي والاقتصادي للنساء نسبياً [85]. كما شهد لبنان محاولات لإقرار قانون مدني موحد للأحوال الشخصية، إلا أن هذه المبادرات اصطدمت برفض شديد من المرجعيات الدينية، مما يعكس تعقيد العلاقة بين الدين والسياسة في لبنان، ومدى ارتباط حقوق النساء بتوازنات القوى الطائفية [86].

ب- على المستوى السياسي

فقد شهد الحراك الشعبي الذي انطلق في 17/تشرين الأوّل/2019 مشاركة نسائية غير مسبوقة، حيث شكّلت النساء نسبة بارزة من قيادات التظاهرات، وطرحن خطابًا مغايرًا يُعيد صياغة أولويات الدولة من الأمن التقليدي إلى الأمن الإنساني، ويضع العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية في المقدمة[87] .

وقد أدت هذه المشاركة إلى إعادة بعض الاعتبار لصوت النساء في المجال العام، رغم محدودية الترجمة المؤسسية لذلك على مستوى التمثيل السياسي الرسمي. فلا زلن يواجهن تحديات كبيرة فيما يتعلق بالتمثيل السياسي والإداري، رغم تقدمهن في بعض المجالات.

فيما يلي بعض الأرقام التي تُبرز هذا التحديات والمحاولات الايجابية وان كانت محدودة في مسيرة الاصلاح:

- التمثيل البرلماني: في انتخابات عام 2018، تمثل النساء بنسبة 4.7% من مجموع أعضاء البرلمان اللبناني .كما تم انتخاب 6 نساء فقط من أصل 128 عضوًا في البرلمان خلال انتخابات 2018، ما يشير إلى المشاركة المحدودة للنساء في المؤسسات التشريعية[88] , أما في الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي جرت في عام 2022، لم تتغير نسبة النساء في البرلمان بشكل كبير، حيث استمر تمثيل النساء في حدود 4.8%[89].

- التمثيل الحكومي: تاريخياً، لم تتجاوز نسبة النساء في الحكومة اللبنانية نسبة 4%، حيث تم تعيين وزيرة واحدة فقط من أصل 24 وزيرًا في الحكومة التي شكلت في عام 2021 [90],في الحكومة الحالية لعام 2024، استمرت نسبة تمثيل النساء عند حوالي 4.1%، ما يعكس استمرار قلة التمثيل النسائي في أعلى المناصب السياسية[91].

- المجالس البلدية: في الانتخابات البلدية لعام 2016، كانت نسبة النساء الفائزات حوالي 5.4% فقط من مجموع الفائزين في الانتخابات البلدية[92] .ومع ذلك، أظهرت الانتخابات البلدية التي جرت في عام 2021 تحسنًا طفيفًا، حيث بلغت نسبة النساء الفائزات حوالي 6.1%، وهو ما يُعتبر تقدمًا محدودًا في التمثيل النسائي على المستوى المحلي[93].

- المناصب الإدارية: في القطاع العام، ارتفعت نسبة النساء إلى 42.3% في الفترة 2018-2019، ولكنهن لا يشغلن سوى 26.5% من المناصب الإدارية في القطاع الخاص .[94],في السنوات الأخيرة، تم تسجيل بعض التحسينات في تمثيل النساء في المناصب القيادية، حيث أظهرت التقارير لعام 2023 أن النساء يشغلن 30% من المناصب الإدارية في بعض الشركات الكبرى [95].

من جهة أخرى، أسهم الدعم الأممي الذي اشرنا اليه سابقاً – خصوصًا من هيئات كـ"UN Women" وUNDP" – " في تعزيز قدرات المنظمات النسائية المحلية، من خلال تمويل برامج لبناء السلام المجتمعي والتمكين الاقتصادي والسياسي للنساء، لا سيما في المناطق المتأثرة بالنزاعات أو المهمشة[96] ؛

وتُعدّ هذه المبادرات مدخلًا مهمًا لتعزيز الأمن الإنساني من الأسفل إلى الأعلى، عبر تمكين النساء من إدارة شؤونهن، والمشاركة في تحديد أولوياتهن على المستوى المحلي. وعلى الرغم من الطابع البطيء وغير الخطّي لهذه المسارات، فإنّ ما يظهر من تحوّلات تدريجية في الخطاب العام، وتزايد المطالبات النسوية، يُشير إلى إمكانية تراكمية لتغيير البنية التي تُقصي النساء.

إلا أن هذا التحوّل يظل رهينًا بتحقيق اصلاحات تشريعية سياسية أوسع،منها:

1. ضرورة الإسراع بإقرار قانون مدني للأحوال الشخصية يكفل المساواة الكاملة بين النساء والرجال، كخطوة أساسية لتعزيز الحماية القانونية للنساء وضمان أمنهن الإنساني بعيداً عن التمييز الطائفي.
2. تعزيز مشاركة النساء في عمليات صنع القرار السياسي: اعتماد تدابير خاصة مؤقتة مثل الكوتا النسائية، لضمان مشاركة النساء في البرلمان والحكومة والسلطات المحلية، مع ربط هذه المشاركة بإعادة تعريف السياسات العامة من منظور الأمن الإنساني.
3. دمج مقاربة النوع الاجتماعي في سياسات الأمن والسلام: تصميم السياسات الوطنية الخاصة بإدارة النزاعات وبناء السلام بحيث تدمج النساء كفاعلات أساسيات، بما ينسجم مع القرار 1325 لمجلس الأمن الدولي حول المرأة والسلام والأمن.
4. إصلاح الإطار القانوني لمناهضة العنف ضد النساء: تعديل وتفعيل القوانين الخاصة بالعنف الأسري والتحرش الجنسي بما يتلاءم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وضمان التنفيذ الفعلي عبر مؤسسات قادرة ومستقلة.

5. دعم المبادرات المجتمعية النسوية: تعزيز قدرات الجمعيات النسائية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الدفاع عن حقوق النساء، لزيادة تأثيرها على السياسات الوطنية.

6. مراجعة المناهج التربوية لترسيخ ثقافة المساواة : إدخال مفاهيم المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان ضمن المناهج التربوية الرسمية، بهدف تغيير الذهنيات السائدة التي تكرس الأدوار النمطية.

7. تعزيز المساءلة الدولية والمحلية: تشجيع الضغط الدولي لمراقبة التزام لبنان بتعهداته المتعلقة بحقوق النساء، وتفعيل الآليات المحلية لمساءلة الدولة عن أي انتهاكات تطال النساء خلال السلم أو في أوقات النزاعات .

الخاتمة:

يبيّن تحليل الأمن الإنساني في السياقات الهشّة في لبنان أن النساء يشكّلن إحدى الفئات الاجتماعية الأكثر عرضة لتأثيرات النزاعات المسلحة والأزمات المتعددة الأبعاد، سواء على المستوى البنيوي أو على صعيد أنماط الحماية الاجتماعية. فالنزاعات لا تؤدي فقط إلى تعميق الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، بل تعيد أيضًا إنتاج أنماط التهميش الجندري ضمن بنى الدولة والمجتمع. وفي هذا السياق، تبرز النساء كموقع تقاطع لعدة أشكال من العنف الرمزي والمباشر، مما يتطلب مساءلة البنى القانونية والمؤسسية التي تكرّس اللامساواة وتعطّل إمكانيات التمكين.

من جهة أخرى، أظهرت الأزمات المتكرّرة الدور الفاعل للنساء في ممارسات الرعاية الاجتماعية غير الرسمية، وفي إعادة إنتاج التضامن المجتمعي، مما يستدعي إعادة التفكير في مفهوم "الفاعلية السياسية" خارج الأطر التقليدية لمؤسسات الدولة. فالنساء يشاركن في الحقل العام بوسائل غير تقليدية تتجاوز البنية الرسمية للمشاركة السياسية، ما يفرض إعادة توسيع تعريف الفعل السياسي ليشمل أدوارًا غير نمطية طالما أُقصيت من الاعتراف المؤسساتي.

وبالرغم من الجهود الدولية والمحلية لتحسين أوضاع النساء، إلا أن النظام القانوني اللبناني لا يزال يقوم على بنية طائفية وأبوية تعيق الوصول إلى حقوق المواطنة الكاملة. ويُظهر ذلك الحاجة إلى مقاربة نقدية شاملة تأخذ بعين الاعتبار تفاعل المحددات الجندرية مع المعطيات الطبقية والطائفية والسياسية في تحليل وضع النساء.

إن تعزيز الأمن الإنساني في لبنان لا يمكن أن يتحقق في معزل عن إعادة هيكلة العلاقات الجندرية ضمن مشروع إصلاح سياسي ومؤسسي متكامل. ويتطلب ذلك ليس فقط تعديل الإطار القانوني، بل أيضًا إعادة إنتاج الخطاب العام حول النوع الاجتماعي ودوره في عمليات بناء السلم المجتمعي، مع تعزيز أدوات المساءلة والمراقبة لضمان فاعلية المشاركة النسائية في جميع مراحل صنع القرار، من الوقاية إلى الاستجابة وما بعد النزاع.

وعليه، فإن مسألة الأمن الإنساني لا تُختزل في بُعد الحماية، بل ترتبط بإعادة توزيع السلطة وإعادة تعريف مفاهيم المواطنة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل للنساء أدوارًا فاعلة وحقيقية في بناء مستقبل أكثر توازنًا وإنصافًا

وفي الختام، فإن تكامل الجهود الدولية والمحلية، وتفعيل دور النساء في صوغ السياسات المستقبلية، يشكّل شرطًا أساسيًا لتحسين الأوضاع الإنسانية والأمنية في لبنان. وعلى الرغم من التحديات المستمرة، يبقى الأمل معقودًا على بناء مستقبل أكثر عدالة ومساواة، حيث يصبح الأمن الإنساني واقعًا ملموسًا لا امتيازًا نخبويًا، وحيث تشكل النساء قوة فاعلة ومحورية في تحقيق السلم والاستقرار الدائمين.

المراجع والمصادر

أولًا: المراجع باللغة العربيّة

أ- الكتب

1. زلزال. ماري روز , ابراهيم . غادة , خليفة . ندى ,العنف القانوني ضد المرأة في لبنان , قوانين الأحوال الشخصية ,دراسة قانونية ,التجمع النسائي الديموقراطي .
2. طه، منى. (2021). مقاربات الأمن الإنساني في البيئات الهشة: دراسة تحليلية مقارنة. القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية.
3. شافعي، منال, الأمن الإنساني من المنظور النسوي، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2016، ص. 259
4. منذر. لانا ، العنف ضد النساء والفتيات في لبنان: واقع وآفاق التغيير، بيروت: منظمة كفى KAFA ، 2022
5. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، العنف القائم على النوع الاجتماعي في لبنان: التحديات وأولويات التدخل، بيروت: الإسكوا، 2023.
6. هيئة الأمم المتحدة للمرأة – لبنان. (2024). نشرة حول قضايا النوع الاجتماعي: عندما تحل الأزمات، غالبًا ما تتفاقم أوجه عدم المساواة بين الجنسين. بيروت: هيئة الأمم المتحدة للمرأة .

ب- التقارير

1. NCLW. (2020). اجتماع اللجنة التنسيقية الوطنية المتخصصة بالمرأة في الأمن والدفاع. الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية. تكلودين-عون-في-الاجتماع-الأول-لجنة-المرأة-في-الأمن-والدفاع .
2. الأمم المتحدة للمرأة. (2015). المرأة والسلام والأمن: الحقائق والأرقام. نيويورك.
3. الأمم المتحدة. (2019). إدماج الجندر في سياسات الأمن الإنساني. الأمم المتحدة للمرأة.
4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (1994). تقرير التنمية البشرية : أبعاد جديدة للأمن الإنساني. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد.
5. شرف الدين، فهيمة , (2009) "أوضاع النساء اللبنانيات المتزوجات من غير لبنانيين"،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

ثانيًا: المراجع باللغة الأجنبيّة

1. Alkire, Sabina.(2003). A Conceptual Framework for Human Security. Oxford Dev.Studies, 31(3).
2. Azzam, Fath. (2014).Arab states and Human Rights mechanism in the United Nation: An Overview. Issam Fares institute Center for Research and Policy Studies.
3. Butler, Judith. (1990) . Gender Trouble: Feminism and the Subversion of Identity. Routledge, p.48
4. Fothergill, Alice. (1998), "The Neglect of Gender in Disaster Work: An Overview of the Literature." In The Gendered Terrain of Disaster. edited by Barbara H. Morrow & Elaine Enarson, 11–25. Westport, CT: Praeger.
5. Commission on Human Security. (2003). Human Security Now: Final Report. New York: United Nations.

6. ESCWA (2007). Social and Economic Impact of the 2006 War on Lebanon. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia.
7. ESCWA. (2021). Gender Justice and the Law: Lebanon Report. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia.
8. Gasper, Des.(2005) .Securing Humanity: Situating 'Human Security' as Concept and Practice. Cambridge: Polity Press.
9. Hudson, Heidi . (2005). "'Doing' Security as Though Humans Matter: A Feminist Perspective on Gender and the Politics of Human Security." Security Dialogue, 36(2).
10. Hammoud-Bechara, P, (2014). "Gender and Sectarian Conflict in Lebanon: Mediating Effects of Civil Society." Journal of International Women's Studies, vol. 15, no. 2.
11. Hijab, Nadia. (2006), "Lebanese Women in the Civil War: Displacement and Resistance." Middle Eastern Studies, vol. 42, no. 5.
12. ILO. (2020). Lebanon Labour Market Profile 2020. International Labour Organization.
13. Kaldor, Mary .(2007). Human Security: Reflections on Globalization and Intervention. Cambridge: Polity Press
14. Kimmel, Michael S. (2000) The Gendered Society. Oxford University Press.
15. Karam , Dana.(2013), "Women and Peacebuilding in Postwar Lebanon." Journal of Peacebuilding & Development, vol. 8, no. 1.
16. MacFarlane, Stephen .Neil, & Khong, Yuen. Foong. (2006). Human Security and the UN: A Critical History. Indiana University Press.
17. Mikdashi , Maya. (2014). Sexuality and Secularism in Lebanon: Law, Gender, and Nation. Comparative studies Journal of Africa and Middle East Studies,(34)(2).
18. Moser, Caroline., & Clark, Fionna . (2001). Victims, Villains or Heroes? Women and Conflict in the Global South. New York: Zed Books.
19. Naomi Cahn, Dina Francesca Haynes, and Nahla Valji (eds.). (2018)The Oxford Handbook of Gender and Conflict. Oxford University Press,.
20. OECD. (2020). The Role of Women in Post-Conflict Recovery: Lessons from the Field. OECD Publishing.
21. Rehn, Elain., & Sirleaf, Ellen . Jhosson. (2002). Women, War, Peace: The Independent Experts Assessment on the Impact of Armed Conflict on Women and Girls. United Nations Development Fund for Women (UNIFEM).
22. Reuters. "With Little Water, Displaced Lebanese Women Worry about Periods." 8 Nov. 2024.
23. Reuters. "Many Victims of Israeli Strike on North Lebanon Were Women and Children, UN Rights Office Says." 15 Oct. 2024.

24. Tadjbakhsh , Shahrbanou., & Chenoy, Anuradha M. (2007). Human Security: Concepts and Implications. London: Routledge.
25. Teresa,Aman , and Tamara Cole. ,(2021). "A Systematic Literature Review of Gendered Human Security Approaches." Journal of Human Security.
26. UN Women Lebanon (2024). Gender Alert: Gender and Displacement in Lebanon at the Juncture of the Ceasefire.
27. UN Women. (2015). The Power of Women in Conflict and Post-Conflict Recovery: A Review of Evidence.
28. UN Women. (2020). Gender, Women, and Human Security: Overview and Strategic Framework.
29. UN Women. (2022). Gender Justice & the Law: Lebanon. United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women.
30. UNDP. (1994). Human Development Report 1994: New Dimensions of Human Security. New York: Oxford University Press.
31. UNDP. (2019). Gender and Human Security: Addressing the Needs of Women in Fragile Contexts. United Nations Development Program.
32. UNDP. (2020). Gender Justice and Access to Justice in Lebanon. United Nations Development Program.
33. UNDP. (2022). Human Security and Resilience in Fragile Contexts: United Nations Development Program.
34. UNFPA. (2021). Strengthening Protection Mechanisms Against GBV in Lebanon. United Nations Population Fund.
35. UNHCR. (2021). Global Trends: Forced Displacement in 2020.
36. United Nations Security Council (UNSC). (2020). Report on Women, Peace and Security.
37. World Bank. (2020). Fragility, Conflict, and Violence Strategy. Washington D.C.: World Bank Group.
38. United Nations Security Council. S/2024/671 Security Council Report on Women and Peace and Security. New York: United Nations, 2024.
39. UN Women. "UN Women Calls for Urgent Action to Address the Needs of Crisis-Affected Women and Girls in Lebanon." Arab States, 6 Oct. 2024
40. UN Women. "Women and Girls Face Grave Risks to Their Health, Safety and Dignity amid the Armed Conflict in Lebanon." Lebanon, 18 Oct. 2024
41. UN Women. "On the Frontlines: Women-Led Organizations Lead Lebanon's Crisis Response despite Significant Challenges." Arab States, Dec. 2024
42. UN Women. "'No Time for Grief or Tears': The Conflict in Lebanon through the Eyes of Four Women." UN Women Feature Story, Nov. 2024

ثالثًا: المو اقع الالكترونيّة

1. هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (2024). النساء والفتيات يواجهن مخاطر جسيمة على صحتهن وسلامتهن وكرامتهن وسط النزاع المسلّح في لبنان وفق هيئة الأمم المتحدة للمرأة. تم الاسترجاع من https://lebanon.unwomen.org/ar/stories/byan-shfy/2024/10/alnsa-walftyat-ywajhn-mkhatr-jsymt-ly-shthn-wslamthn-wkramthn-wst-alnza-almslwh-fy-lbnan-wfq-hyyt-alamm-almthdt-llmrat
2. UN Women. (2019). Resolving Community Conflict in Lebanon. هيئة الأمم المتحدة للمرأة. تم الاسترجاع من https://arabstates.unwomen.org/ar/news/stories/2019/3/resolving-community-conflict-in-lebanon
3. UN News. (2022). إطلاق النافذة التمويلية الثانية لصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني في لبنان. الأمم المتحدة. تم الاسترجاع من https://news.un.org/ar/story/2022/07/1107522
4. UN News. (2022). إطلاق النافذة التمويلية الثانية لصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني في لبنان. الأمم المتحدة. تم الاسترجاع من https://news.un.org/ar/story/2022/07/1107522 .
5. Human Rights Watch. (2023). Lebanon: Parliament Repeals Marry-Your-Rapist Law. Retrieved from https://www.hrw.org/
6. The New Humanitarian, Lebanon's Women Still Struggle for Political Representation, 7 August 2020, available at: https://www.thenewhumanitarian.org /news-feature/2020/08/07/lebanon-women-political-participation (accessed on 22 April 2025
7. Human Rights Watch. (2017). Lebanon: Parliament Repeals Marry-Your-Rapist Law. Retrieved from https://www.hrw.org/
8. Freedom House. (2021). Freedom in the World 2021: Lebanon. Retrieved from https://freedomhouse.org/
9. UN Women. (2022). Gender Justice & the Law: Lebanon. United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women.
10. ESCWA. (2020). Gender Dynamics and Women's Participation in Lebanon's October 17 Protests (p. 9). United Nations Economic and Social Commission for Western Asia. https://www.unescwa.org
11. UN Women. (2019). Women in parliament and government in Lebanon. Retrieved from https://www.unwomen.org
12. UN Women. (2022). Women's representation in government: A study on gender equality in Lebanon. Retrieved from https://www.unwomen.org.
13. UN Women. (2024). Women's political participation in Lebanon: A historical overview. Retrieved from https://www.unwomen.org
14. UN Women. (2017). Local elections and women's participation in Lebanon. Retrieved from https://www.unwomen.org
15. UN Women. (2021). Local elections and women's participation in Lebanon. Retrieved from https://www.unwomen.org
16. UN Women. (2020). The role of women in Lebanon's economy. Retrieved from https://www.unwomen.org
17. UN Women. (2023). Gender equality and women's empowerment in Lebanon: Progress and challenges. Retrieved from https://www.unwomen.org.
18. UNDP. (2023). Gender Equality and Women Empowerment Program in Lebanon(https://www.undp.org/lebanon/projects/gender-equality.

المؤلف المرسل.*
*Corresponding author.

الهوامش:

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (1994). تقرير التنمية البشرية: الأمن الإنساني. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص. 45

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (1994). تقرير التنمية البشرية 1994: أبعاد جديدة للأمن الإنساني. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد. ص. 24–25.

[3] Gasper, Des. (2005). "Securing humanity: Situating 'human security' as concept and discourse." Journal of Human Development, 6(2), (p. 223)

[4] Tadjbakhsh , Shahrbanou., & Chenoy, Anuradha M. (2007). Human Security: Concepts and Implications. London: Routledge. (P. 145)

[5] Kaldor, Mary . (2007). Human Security: Reflections on Globalization and Intervention. Cambridge: Polity Press.(p.7)

[6] Alkire, Sabina. (2003). A Conceptual Framework for Human Security. Oxford Development Studies, 31(3),(p.243)

[7] United Nations Development Programme (UNDP). Human Development Report (1994): New Dimensions of Human Security. New York: Oxford University Press, 1994(, p. 5)

[8] Gasper, Des. (2005) , مرجع سابق, p. 82

[9] Tadjbakhsh, Shiva, and Anuradha M. Chenoy. Human Security: Concepts and Implications. London: Routledge, 2007,(p. 45)

[10] Kaldor, Mary. New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era. Stanford: Stanford University Press, 2006, (p. 78)

[11] Butler, Judith. Gender Trouble: Feminism and the Subversion of Identity. Routledge,(1990,)(p.48)

[12] Kimmel, Michael S. The Gendered Society. Oxford University Press. (2000) (P. 123)

[13] Oakley, Ann. Sex, Gender and Society. Tavistock Publications, (1972,)(p. 2.)

[14] Kimmel, Michael S. The Gendered Society. Oxford University Press, (2000,)(p. 21).

[15] Butler, Judith. Gender Trouble: Feminism and the Subversion of Identity. Routledge, (1990,)(p. 25).

[16] Connell, Raymond. W. Gender and Power: Society, the Person and Sexual Politics. Stanford University Press, (1987)(, p. 11).

[17] Scott, Joan Wallach. Gender and the Politics of History. Columbia University Press, (1988),(p. 18)

[18] Gasper, Des. (2005) p. 82 مرجع سابق

[19] Hudson, Heidi . (2005). "'Doing' Security as Though Humans Matter: A Feminist Perspective on Gender and the Politics of Human Security." Security Dialogue, 36(2),(p. 158).

[20] Gasper, Des. (2005) p.85 مرجع سابق

[21] (Tadjbakhsh & Chenoy 2007, 45 مرجع سابق ص,

[22] United Nations Security Council (UNSC). (2020). Report on Women, Peace and Security.

[23] Aman, Teresa, and Tamara Cole. "A Systematic Literature Review of Gendered Human Security Approaches." Journal of Human Security, 2021.(p.103).

[24] الأمم المتحدة. (2019). إدماج الجندر في سياسات الأمن الإنساني. الأمم المتحدة للمرأة، ص. 32.

[25] Moser, Caroline., & Clark, Fionna . (2001). Victims, Villains or Heroes? Women and Conflict in the Global South. New York: Zed Books,(p. 99).

[26] الأمم المتحدة للمرأة. (2015). المرأة والسلام والأمن: الحقائق والأرقام. نيويورك: الأمم المتحدة للمرأة، ص. 56.

[27] UNDP. (2022). Human Security and Resilience in Fragile Contexts: Policy Brief. United Nations Development Program,(p. 13).

[28] World Bank. (2020). Fragility, Conflict, and Violence Strategy. Washington D.C.: World Bank Group,(p. 5).

[29] UNDP. (2022). Human Security and Resilience in Fragile Contexts: Policy Brief. United Nations Development Program,(p. 27).

[30] Kaldor, Mary. (2013). Human Security: Reflections on Globalization and Intervention. Cambridge: Polity Press,(p. 88).

[31] طه، منى. (2021). مقاربات الأمن الإنساني في البيئات الهشة: دراسة تحليلية مقارنة. القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، ص. 99.

[32] MacFarlane, S. N., & Khong, Y. F. (2006). Human Security and the UN: A Critical History. Indiana University Press,(p. 71).

[33] Commission on Human Security. (2003). Human Security Now: Final Report. New York: United Nations, (p. 12).

[34] شافعي . أمل ، الأمن الإنساني من المنظور النسوي، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، (2016)، ص. 259

[35] Naomi Cahn, Dina Francesca Haynes, and Nahla Valji (eds.). The Oxford Handbook of Gender and Conflict. Oxford University Press, 2018(p82).

[36] Fothergill, Alice. "The Neglect of Gender in Disaster Work: An Overview of the Literature." In The Gendered Terrain of Disaster: Through Women's Eyes, edited by Barbara H. Morrow & Elaine Enarson,. Westport, CT: Praeger, 1998.(P.11.)

[37] هيئة الأمم المتحدة للمرأة – لبنان. (2024). نشرة حول قضايا النوع الاجتماعي: عندما تحل الأزمات، غالبًا ما تتفاقم أوجه عدم المساواة بين الجنسين. بيروت: هيئة الأمم المتحدة للمرأة .

[38] UNDP. (2019). Gender and Human Security: Addressing the Needs of Women in Fragile Contexts. United Nations Development Programme,(p. 80).

[39] Neumayer, Eric; & Plümper, Thomas. "The Gendered Nature of Natural Disasters: The Impact of Catastrophic Events on the Gender Gap in Life Expectancy." Social Science Quarterly, vol. 90, no. 5, 2009, (p. 1080).

[40] Bradshaw, Sarah; & Fordham, Mary. Women, Girls and Disasters: A Review for DFID. London: UKAID, 2013, (p.20).

[41] True, Jacqui. The Political Economy of Violence Against Women. Oxford: Oxford University Press, 2012, (p.103).

[42] bakhsh, Shiva; & Chenoy, Anuradha M. Human Security: Concepts and Implications. London: Routledge, 2007,(p .47)

[43]Rehn, Elain., & Sirleaf, Ellen . Jhosson. (2002). Women, War, Peace: The Independent Experts' Assessment on the Impact of Armed Conflict on Women and Girls. United Nations Development Fund for Women (UNIFEM).(p.56)

[44] Sen, Amartya. Development as Freedom. Oxford University Press, 1999 . (p. 87)

[45] Nussbaum, Martha C. Women and Human Development: The Capabilities Approach. Cambridge University Press, 2000, (p. 82)

[46] Kabeer, Naila. "Resources, Agency, Achievements: Reflections on the Measurement of Women's Empowerment." Development and Change, vol. 30, no. 3, 2000, (p. 436)

[47] True, Jacqui. The Political Economy of Violence Against Women. Oxford University Press, 2012, (p. 101)

[48] Cornwall, Andrea. "Empowerment: What's New? What's Next?" IDS Bulletin, vol. 37, no. 6, 2006,(p. 33)

[49] UN Women. (2015). The Power of Women in Conflict and Post-Conflict Recovery: A Review of Evidence. United Nations Women, (p. 22).

[50] OECD. (2020). The Role of Women in Post-Conflict Recovery: Lessons from the Field. OECD Publishing, (p. 58).

[51] Hijab, Nadia. "Lebanese Women in the Civil War: Displacement and Resistance." Middle Eastern Studies, vol. 42, no. 5, 2006, (p. 679)

[52] ESCWA (2007). Social and Economic Impact of the 2006 War on Lebanon. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia.(p.14).

[53] UN Women Lebanon (2024). Gender Alert: Gender and Displacement in Lebanon at the Juncture of the Ceasefire. Retrieved from: lebanon.unwomen.org

[54] Karam , Dana ,(2013). "Women and Peacebuilding in Postwar Lebanon." Journal of Peacebuilding & Development, vol. 8, no. 1,(p. 19)

[55] Hammoud-Bechara, P. (2014)"Gender and Sectarian Conflict in Lebanon: Mediating Effects of Civil Society." Journal of International Women's Studies, vol. 15, no. 2, ,(p. 45)

[56] UN Women. (2017)Gender Snapshot: Lebanon Refugee Response. Beirut: UN Women, ,(p. 12)

[57] karam, Dana. مرجع سابق 2013, (p. 19)

[58] UN Women. (2019). Resolving Community Conflict in Lebanon. هيئة الأمم المتحدة للمرأة. تم الاسترجاع من https://arabstates.unwomen.org/ar/news/stories/2019/3/resolving-community-conflict-in-lebanon(p.5)

[59] UN News. (2022). إطلاق النافذة التمويلية الثانية لصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني في لبنان. الأمم المتحدة. تم الاسترجاع من https://news.un.org/ar/story/2022/07/1107522(p.3)

[60] UN News. (2022). إطلاق النافذة التمويلية الثانية لصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني في لبنان. الأمم المتحدة. تم الاسترجاع من https://news.un.org/ar/story/2022/07/1107522(P.2)

[61] NCLW . (2020). اجتماع اللجنة التنسيقية الوطنية المتخصصة بالمرأة في الأمن والدفاع. الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية. تم الاسترجاع من /كلودين-عون-في-الاجتماع-الأول-لجنة-المرأة-في-الأمن-والدفاع ص.4

[62] UN Women. "UN Women Calls for Urgent Action to Address the Needs of Crisis-Affected Women and Girls in Lebanon." Arab States, 6 Oct. 2024

[63] UN Women. "Women and Girls Face Grave Risks to Their Health, Safety and Dignity amid the Armed Conflict in Lebanon." Lebanon, 18 Oct. 2024.

[64] UN Women. "On the Frontlines: Women-Led Organizations Lead Lebanon's Crisis Response despite Significant Challenges." Arab States, Dec. 2024

[65] UN Women. "'No Time for Grief or Tears': The Conflict in Lebanon through the Eyes of Four Women." UN Women Feature Story, Nov. 2024

[66] United Nations Security Council. S/2024/671 Security Council Report on Women and Peace and Security. New York: United Nations, 2024, (p. 14).

[67] Reuters. "With Little Water, Displaced Lebanese Women Worry about Periods." 8 Nov. 2024.

[68] Reuters. "Many Victims of Israeli Strike on North Lebanon Were Women and Children, UN Rights Office Says." 15 Oct. 2024

[69] هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (2024). النساء والفتيات يواجهن مخاطر جسيمة على صحتهن وسلامتهن وكرامتهن وسط النزاع المسلّح في لبنان وفق هيئة الأمم المتحدة للمرأة. تم الاسترجاع من https://lebanon.unwomen.org/ar/stories/byan-shfy/2024/10/alnsa-walftyat-ywajhn-mkhatr-jsymt-ly-shthn-wslamthn-wkramthn-wst-alnza-almslwh-fy-lbnan-wfq-hyyt-alamm-lmthdt-llmrat

[70] UN Women. (2022). Gender Justice & the Law: Lebanon. United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women.(p.11).

[71] Azzam, Fath. (2014).Arab states and Human Rights mechanism in the United Nation: An Overview. Issam Fares institute Center for Research and Policy Studies .(p.76).

[72] Mikdashi, Maya. (2014). Sexuality and Secularism in Lebanon: Law, Gender, and Nation. Comparative studies Journal of Africa and Middle East Studies,,34 (2), (p.115).

[73] UNDP. (2020). Gender Justice and Access to Justice in Lebanon. United Nations Development Programme.(p.23)

[74] ESCWA. (2021). Gender Justice and the Law: Lebanon Report. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia.(p.45)

[75] زلزال. ماري روز , ابراهيم . غادة , خليفة . ندى ,العنف القانوني ضد المرأة في لبنان ,(2008) قوانين الأحوال الشخصية ,دراسة قانونية ,التجمع النسائي الديموقراطي ص. 45،.

[76]).(2009)(UNDP شرف الدين، فهيمة , "أوضاع النساء اللبنانيات المتزوجات من غير لبنانيين"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

[77] Human Rights Watch. (2023). Lebanon: Parliament Repeals Marry-Your-Rapist Law. Retrieved from https://www.hrw.org/(p.3)

[78] 2022 ، ص. 45 . KAFA لانا منذر، العنف ضد النساء والفتيات في لبنان: واقع وآفاق التغيير، بيروت: منظمة كفى

[79] The New Humanitarian, Lebanon's Women Still Struggle for Political Representation, 7 August 2020, available at: https://www.thenewhumanitarian.org /news-feature/2020/08/07/lebanon-women-political-participation (accessed on 22 April 2025

[80] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، العنف القائم على النوع الاجتماعي في لبنان: التحديات وأولويات التدخل، بيروت: الإسكوا، (2023)، ص14

[81] Human Rights Watch. (2017). Lebanon: Parliament Repeals Marry-Your-Rapist Law. Retrieved from https://www.hrw.org/ (p. 4)

[82] Freedom House. (2021). Freedom in the World 2021: Lebanon. Retrieved from https://freedomhouse.org/ (p. 18)

[83] UN Women. (2022). Gender Justice & the Law: Lebanon. United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women. (p. 21)

[84] ILO. (2020). Lebanon Labour Market Profile 2020. International Labour Organization. (p. 35)

[85] UNFPA. (2021). Strengthening Protection Mechanisms Against GBV in Lebanon (p. 12–13). United Nations Population Fund.

[86]زلزال. ماري روز , ابراهيم . غادة , خليفة . ندى(2008) ,العنف القانوني ضد المرأة في لبنان , قوانين الأحوال الشخصية ,دراسة قانونية ,التجمع النسائي الديموقراطي. ص79.

[87] ESCWA. (2020). Gender Dynamics and Women's Participation in Lebanon's October 17 Protests (p. 9). United Nations Economic and Social Commission for Western Asia. https://www.unescwa.org

[88] UN Women. (2019). Women in parliament and government in Lebanon. Retrieved from https://www.unwomen.org

[89] UN Women. (2022). Women's representation in government: A study on gender equality in Lebanon. Retrieved from https://www.unwomen.org ,p.15.

[90] UN Women. (2022). مرجع سابق

[91] UN Women. (2024). Women's political participation in Lebanon: A historical overview. Retrieved from https://www.unwomen.org p.7

[92] UN Women. (2017). Local elections and women's participation in Lebanon. Retrieved from https://www.unwomen.org

[93] UN Women. (2021). Local elections and women's participation in Lebanon. Retrieved from https://www.unwomen.org

[94] UN Women. (2020). The role of women in Lebanon's economy. Retrieved from https://www.unwomen.org

[95] UN Women. (2023). Gender equality and women's empowerment in Lebanon: Progress and challenges. Retrieved from https://www.unwomen.org, p. 22.

[96] UNDP. (2023). Gender Equality and Women Empowerment Programme in Lebanon (https://www.undp.org/lebanon/projects/gender-equality p. 6.